



أصحاب المصلحة الرئيسيون

تشمل الأطراف المعنية الرئيسية في سوق سوريكال (SORECAL) السلطة البلدية (APC) -باب زوار-، التي تعمل كجهة تنظيمية وتضطلع بمسؤولية مراقبة النظافة الصحية، وولاية الجزائر، وهي السلطة العليا المسؤولة عن منح الامتيازات. وتعهد الإدارة اليومية للسوق إلى شركة خاصة حاصلة على امتياز. ومن بين الفاعلين الاقتصاديين المباشرين الباعة الرسميون الذين يستأجرون أكشاكاً أو محلات، بالإضافة إلى الباعة الجائلين غير الرسميين الذين يعملون دون تراخيص حول السوق. ويشكل المستهلكون وسكان باب زوار الفئة السكانية المستفيدة الرئيسية. وعلى المستوى الوطني، تضع وزارة التجارة الداخلية السياسات والأطر التنظيمية، بينما يقوم تجار الجملة والمسالخ بتزويد الباعة بالسلع.

المنتجات والمستخدمون الرئيسيون

يقدم السوق مجموعة واسعة من المنتجات، تتمثل في المقام الأول في السلع الزراعية الطازجة مثل الخضروات والفواكه والأعشاب. كما يشمل المنتجات الحيوانية مثل اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك، بالإضافة إلى المنتجات المصنعة مثل التوابل والأعشاب المجففة. وبالإضافة إلى المنتجات الغذائية، يبيع السوق مختلف السلع غير الغذائية بما في ذلك الملابس ومستحضرات التجميل والمنظفات والسلع المنزلية. المستخدمون الرئيسيون للسوق هم سكان مدينة سوريكال، حيث يقع السوق، بالإضافة إلى سكان المدن المجاورة، إلى جانب عدد قليل من المشترين العابرين.

نظام (أنظمة) الإنتاج/الزراعة الرئيسي (الرئيسية)

يتم الحصول على الخضروات والفواكه بشكل رئيسي من أسواق الجملة

مثل خميس الخيشنة وكالتوس وبوغارا، ويتم إنتاجها بشكل أساسي من خلال أساليب الزراعة التقليدية. تأتي الدواجن من المزارع الصناعية، بينما تأتي اللحوم الحمراء من مزارع التسمين الصغيرة. تتكون إمدادات الأسماك من مزيج من الأسماك المضطادة محليا والأصناف المستزرعة المستوردة. يتم استيراد المنتجات غير الغذائية إلى حد كبير من دول مثل الصين وتركيا، إلى جانب السلع التي تنتجها الشركات المصنعة المحلية.

سلسلة القيمة المعنية (التوريد)

تتضمن سلسلة القيمة الخاصة بالتوريد في السوق مسارات متعددة. بالنسبة للمنتجات الزراعية، يزود المنتجون والمزارعون تجار الجملة، الذين يقومون بدورهم بتوزيعها على البائعين قبل وصولها إلى المستهلكين. وفي حالة اللحوم، تزود المسالخ الجزائريين بالمنتجات، الذين يبيعونها بدورهم للمستهلكين. أما بالنسبة للسلع غير الغذائية والمنتجات المصنعة، فيقوم المستوردون والمصنعون بتسليم البضائع إلى تجار التجزئة، الذين يتيحونها للمستهلكين النهائيين.

المؤسسات / الحوكمة المسؤولة عن إنشاء السوق

تستند حوكمة السوق إلى إطار تنظيمي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-111 (2012). ويعمل السوق وفق نموذج الامتياز، بموجب عقد إدارة خاصة مدته 33 عاما ممنوح من قبل الولاية. وتقسّم مسؤوليات الإنفاذ: حيث تشرف البلدية على مراقبة النظافة الصحية، بينما تتولى الشرطة معالجة البيع غير الرسمي. وعلى الرغم من هذا الإطار، يواجه السوق تحديات تشمل تداخل السلطات، وضعف الإنفاذ، والنزاعات القانونية المستمرة.

التحديات

الموقع

- البنية التحتية: المياه
- النشاط غير الرسمي: استمرار البيع في الشوارع مما يتسبب في الازدحام والمنافسة غير العادلة
- الحكم: الصراع بين صاحب الامتياز والولاية؛
- ثغرات في إنفاذ القانون

- الاقتصاد: الأسعار ، انخفاض الدخل ، ارتفاع
- معدل العمل غير الرسمي
- الاجتماعية: إزعاج السكان، ونقص المرافق المخصصة للعملاء (مراحيض، مواقف سيارات)

شركاء الممارسة

- وزارة التجارة الداخلية

إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- أنظمة الدفع الرقمية
- منصة الإدارة البلدية المتكاملة
- منصات تعليقات العملاء وتقييماتهم
- جمع بيانات السوق من أجل تخطيط أفضل

